حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

الأربعاء السوري

تقرير جلسة التحرش الجنسي في القانون السوري

ضمن برنامج "الأربعاء السوري" الذي يطرح قضايا عامة وراهنة تهم السوريين وتثير جدلاً وتساؤلات في الشارع السوري، أقامت حركة البناء الوطني بالتعاون مع مبادرة "فنجان قهوة" رابع جلسة من الجلسات الحوارية تحت عنوان "التحرش الجنسي في القانون السوري"، حيث ضمت الجلسة مختصين وحقوقيين وناشطين في مبادرات عملت بشكل واسع على موضوع التحرش، إضافة إلى أخصائيين نفسيين واجتماعيين ومهتمين بقضايا المرأة وحقوق الإنسان.

افتتح الجلسة الأولى الأخصائيان الحقوقيان "رولا باش إمام" و"لؤي شنودي" بشرح كل المواد في القانون السوري التي تتناول موضوعات التحرش والاغتصاب والأفعال المنافية للحشمة والآداب العامة،وتم التفريق بين المصطلحات الثلاثة. مع ملاحظة أن القانون السوري لم يذكر كلمة "تحرش" ولم يشملها بأي من المواد الجزائية أو العقوبات، ولذلك تدرج العقوبات على فعل التحرش ضمن هذه المواد رغم عدم وجود تعريف واضح وحدود واضحة للتحرش تميزه عن سواه من الأفعال. وتضمن العرض نقاش مع المشاركين وتوضيح لكل النقاط القانونية.

وقد أثيرت العديد من النقاط والأسئلة خلال العرض التقديمي الذي أعده المحاميين لتوضيح المواد القانونية، منها:

- في القانون لا تذكر كلمة تحرش وإنما هناك مواد تركز على الاغتصاب بالعنف والتهديد والإكراه
- لا تشمل أية من المواد القانونية موضوع الاغتصاب الزوجي.
- القانون يفرق بين اغتصاب من هو دون 15 سنة ومن تجاوز ال 15 عام، ودون ذكر شيء عن التحرش بالذكور فوق ال15 عام.

- يوجد في قوانين بعض الدول الأجنبية مواد تذكر الإكراه من الزوج للزوجة، لكن حينما يكون أحد مصادر التشريع هو الشريعة الدينية فهي تعتبر الزواج عقد مقدس لا يمكن التدخل فيه.
- كان هناك اقتراح لتعديلات على القوانين، وقد وافقت عليها مجموعة كبيرة من الوزارات وعارضتها وزارة الأوقاف بسبب التشريعات الدينية.
- الأذى الواقع على ضحية الاغتصاب أذى طويل الأمد بينما العقوبة قصيرة ولا تتناسب معها وهي تسع سنوات مع الأشغال.
- في بعض الدول تستخدم عقوبة الإخصاء الكيميائي ضد المغتصب أو المتحرش ولكن هذه العقوبة تتعارض مع حقوق الإنسان.
- هناك دول تستخدم التشهير ونشر أسماء المتحرشين في الأحياء السكنية لمحاربتهم وتحذير السكان منهم، ومنها أميركا.
- أغلب المتحرشين هم في الأساس ضحايا تحرش أو اعتداء، ولذلك التعامل معهم يجب أن يكون حذر وغير مبني على نظرة عنفية مطلقة.
- يجب أن يشمل القانون مواد عاقب المتسترين على المتحرشين، وخاصة في الحالات الأسرية.
- العادات والتقاليد في موضوع التحرش تحكمنا اليوم أكثر من الدين لأن الدين أصلاً أصبح مشوه، ودخلت عليه الكثير من النصوص ضعيفة المصداقية.
- في القضايا العائلية دائماً ما يكون التخوف من حمل وصمة العار سبباً في تنازل أصحاب الولاية على المتحرش به عن حقوقهم ضد المعتدين.
- أحد أصعب النقاط في إثبات حالات التحرش هي صعوبة وتعقيد إثبات حصول العنف والتهديد لأن لا أثار ظاهرة له فيزيائياً .
- صحيح أن العقوبات غير كافية في القانون ولكن هذا لا يعني أن الحقوق ضائعة بالمطلق، فالقانون يشمل حالا كثيرة وواسعة ويعمل القضاة دائماً مع المحامين على التحقيق في القضايا والشكاوي بشكل دقيق وتفصيلي حتى التوصل إلى الحقيقة وإنصاف الضحية.

- أفعال التحرش التي لا تصل إلى حد الاغتصاب تصنف ضمن ما يسمى "أفعال منافية للحشمة" أو "أفعال منافية للحياء" والثانية أقل وطأة من الأولى.
- لا يوجد تعريف محدد للأخلاق العامة وهو مصطلح فضفاض، وبالتالي لا يمكن تحديد الأفعال التي تخدشها، ولذلك في ذلك يعود تقدير الأمر للقاضي.
- للتحرش أشكال كثيرة منها لفظي وجسدي ومضايقات تتعدد وتتنوع حالاتها وتقول الإحصائيات بأن 72% من هذه الأفعال تحصل في النهار وأغلبها في أماكن العمل.
- من خلال العمل مع المتحرش بهم ومن خلال استبيانات تبين نسبياً أن 100% من النساء تعرضن للتحرش، بينما نسبة الذكور غير واضحة بسبب الخجل من الاعتراف بالموضوع، ولكن يقدر أنها نسبة كبيرة جداً أيضاً.
- يجب نشر الوعي بالمواد القانونية التي تحمي الضحايا حتى يدركوا أن لهم حقوق ويمكنهم تقديم الشكاوي فلا يسكت أحد عن تعرضه للأذى تحت أي مبرر.
- يجب تشكيل قاعدة شعبية واعية بالقوانين، ليتم دعم القوانين ويتم العمل بها وتفعيلها وإلا سوف يتم تجاهلها ونسيانها.
- امتلاك المعرفة القانونية يمنح الناس قوة وهذه القوة ستؤدي لنتيجة حتمية في مواجهة التحرش.
- تغير التوزع السكاني والتهجير وإخراج الناس من مدنها وبيئاتها الاجتماعية الضيقة والتقليدية، فرض عليهم الاندماج في بيئات أخرى والانفتاح على أمور كثيرة وبالتالي اضطروا إلى تثقيف أنفسهم بمفاهيم كانت غائبة عنهم، وتحرروا من القيود الاجتماعية المحيطة بهم.
- هل يعبر القانون السوري فعلاً عن واقع المجتمع أم أنه في العموم بعيد عنه؟ وهل هذا القانون هو انعكاس لهوية سورية موجودة وموحدة؟ أم أنه قانون جامد لا يشبه السوريين ولا يدخل في تنوعاتهم الاجتماعية والعقائدية والفكرية؟

في الجلسة الثانية تولت "حنين أحمد" منسقة مشروع الأربعاء السوري، تيسير الجلسة ومناقشة الحضور بما يرون أنها التحديات الأكبر التي تقف عائقاً أمام مواجهة التحرش ومن ثم اقتراح حلول للتغلب على هذه التحديات، وكانت في هذا الشأن مداخلات من الحضور غنية حول كل الجوانب التي تخص التحرش وقد تم طرح حلول وتحديات، نذكر منها:

التحديات:

- الطريقة الشائعة في الاستخفاف والطرح الهزلي لفكرة تقديم الشكوى ضد المتحرش وعدم الجدوى منها تجعل من الصعب على الناس أن يتشجعوا لكسر حاجز اللجوء للقانون لمواجهة التحرش.
- قصور القوانين حيث أنها موجودة ولكنها غير رادعة بالشكل الكافي.
- القوانين التمييزية تعزز ضعف المرأة وموقفها في مواجهة التحرش.
- استناد القوانين إلى الشريعة يقلل من حق المرأة في الدفاع عن نفسها.
- الجهل إضافة للعادات والتقاليد والقيود العائلية، وحاجز الخوف من الفضيحة والأثر المجتمعي.
- عدم الفهم الصحيح للمصطلحات مثل مصطلح "التثقيف الجنسي".
- المناهج قاصرة في هذا الصدد عن شرح أي شيء للأطفال وتوعيتهم.
- معظم الأسر تفتقد لموضوع الرقابة غير المباشرة على أطفالها.
- يقضي الأطفال أوقاتاً كثيرة بعيداً عن أهلهم.
- العيش المشترك في منزل واحد لمجموعة من العائلات نتيجة للحرب، أدى إلى تفاقم حالات التحرش العائلي.
- عدم وجود تعريف واضح للتحرش وحدوده.
- انخفاض الرقابة الشعبية كأحد مفرزات الأزمة.
- من النادر أن تتمكن أي مبادرة أو جهة من نشر تجربة ناجحة في مواجهة التحرش بسبب التعقيدات الاجتماعية.

الحلول:

- يجب القيام بحملة محو أمية قانونية وخاصة للناشطين المدنيين والمجتمعيين.
- يجب تثقيف الأطفال بنفسم وبجسدهم وبحقوقهم.
- توجيه ضحايا التحرش إلى أن الصراخ وسيلة حماية أساسية لفضح التحرش.
- يجب أن يكون نظام التعليم شمولي وتكاملي، ليشمل قطاعات متنوعة وذلك لجعله فعالاً مثل تفعيل الاعلام والتعليم والتربية وغيرها.
- يجب قراءة السياق المجتمعي بكل تنوعاته ومدخلاته عند التفكير بحل أي مشكلة.

– في الفقرة الأخيرة من الجلسة طلبت " دانيا السعيدي" مديرة مبادرة فنجان قهوة من الحضور الإجابة عن ثلاثة أسئلة افتراضية فيما لو أردنا إنشاء حملة مناصرة ضد التحرش، هي:

1– من سيكون المستهدف بهذه الحملة.

2– ما نوع هذا التوجه أو ما شكل الرسالة التي سنقوم بتوجيهها.

3–ما هي القنوات الفعالة التي سنستخدمها لإيصال رسالتنا.

وتنوعت إجابات الحاضرين بين أن يكون نوع الرسالة حملة مناصرة على وسائل التواصل والإعلام وبين أن تكون رسائل جدية وترهيبية تحمل مضمون قانوني وجزائي أو أن تكون حملة نشر لقصص تحرش حقيقية بينما أجمعت الآراء على أن يكون التوجه الرئيسي نحو السلطات التشريعية والقضائية وأيضاً إلى القاعدة الشعبية عن طريق التوعية والتنبيه.